الأنباء
الثلاثاء 18 أبريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

«المالية»: شمول العسكريين غير الكويتيين المشاركين في تحرير الكويت بالمعاشات التقاعدية

صالح عاشور

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالإجماع على اقتراح بقانون لشمول العسكريين (غير الكويتيين) المشاركين في حرب تحرير الكويت ومن وقعوا في الأسر أثناء الغزو الغاشم، بالمعاشات التقاعدية أسوة بمن شارك في حربي 67 و73.

وقال عضو اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاقتراح يشمل العسكريين غير محددي الجنسية الذين قاموا بتعديل أوضاعهم إلى جنسيات أخرى، سواء كانوا على رأس عملهم أم لا. وأضاف أنه يشمل أيضا الأسرى الذين لم تتم إعادتهم الى الخدمة العسكرية استنادا إلى القانون رقم 31 لسنة 1967 في المادة العاشرة من المرسوم رقم 70 لسنة 1980 بشأن العسكريين. وأوضح عاشور ان الحكومة كمبدأ ليس لديها مانع ولكن القضية الأساسية هي الظروف المالية حاليا والعجز في الميزانية، مؤكدا ان القرار النهائي يرجع الى مجلس الأمة. وأفاد بأن اللجنة ناقشت اقتراحا لتعديل القانون رقم 1/ 2012 بشأن إنشاء محفظة مالية للطلبة المبتعثين الدارسين على نفقتهم الخاصة في الجامعات المعترف بها، يقضي بشمول أبناء الكويتيات في صندوق المحفظة. وبين أن المسؤولين عن هذه المحفظة في وزارة التربية والتعليم العالي والهيئة العامة للاستثمار طلبوا مهلة شهر لوضع اللائحة وبعض الضوابط لتحديد الجامعات الخاصة المعترف بها بحيث تشملهم هذه المحفظة المالية. وأشار الى ان اللجنة وافقت على هذه المهلة لوضع التعديلات اللازمة وإعداد التقرير النهائي واحالته إلى المجلس، لافتا إلى أن الحكومة ذكرت ان مبلغ الـ 50 مليون دينار المخصص للمحفظة لن يكفي إذا تم التوسع في الجامعات. وأضاف أن في حال الإبقاء على الجامعات نفسها التي يتم الابتعاث إليها على نفقة الوزارة فسيتم الاكتفاء بهذا المبلغ ويقتصر الأمر على وضع بعض الضوابط.

أكد أن كثرة استخدامه تضعف الأداة ولا يحل القضايا

عيسى الكندري يدعو إلى ترشيد استخدام الأدوات الرقابية الدستورية

عيسى الكندري

دعا رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري النواب الى الاستخدام الرشيد للادوات الدستورية المتاحة، مشيرا إلى ان دور النائب لا يختزل فقط باستخدام السقف الأعلى من المساءلة وهو الاستجواب.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن اللجوء لسلاح الاستجواب في جميع المناسبات ربما يضعف هذه الاداة ولا يحل القضايا التي يطالبنا بها المواطنون وربما يزيد من توتير العلاقة بين السلطتين بما ينعكس سلبا على المصلحة العامة.

وأضاف أن نظامنا البرلماني ودستورنا أتاح للسلطتين التشريعية والتنفيذية استخدام اداوتهم الدستورية غير اننا لا نتمنى ان تصل العلاقة الى مرحلة الردع المتبادل حيث سئم المواطن من حالة التصعيد، مشيرا الى ان الدستور جعل الاصل هو التعاون بين السلطتين دون تهاون وليس التنافر والتصعيد.

وقال الكندري ان برلمانات العالم كلها لديها مطابخ يمكن أن تصل فيها الى منتصف الطريق في الحلول وهذه هي جوهر فكرة السياسة والعمل السياسي.

ولفت إلى أن هناك أطرافا فاعلة وكتلا برلمانية في هذا المجلس بدأت بانتهاج سياسة الالتقاء بمنتصف الطريق والحوار، معربا عن أمله في استمرار ذلك وأن يتفاعل معها النواب للوصول الى نتائج تخدم البلد والمواطن ومصالحه.

وعبر رئيس المجلس بالإنابة عيسى الكندري عن امله في ان يأخذ الدور التشريعي مساحته حيث هناك ملفات كثيرة عالقة ينتظرها المواطن.

خلال الملتقى النسائي الأول الذي عقده أمس

الفضالة: قدمت 14 اقتراحاً بقوانين في مجالات عدة أهمها البت في إبطال المجلس من عدمه عقب الانتخابات مباشرة

لميس بلال

أكد النائب يوسف الفضالة أن الحكومة غير جادة في حل أي ملف من الملفات العالقة سواء كانت الجنسية، أو تردي الخدمات الصحية، أو فساد القطاع النفطي.

وقال الفضالة في الملتقى النسائي الأول الذي عقده أمس في ديوان الفضالة إنه ينتهج نهجا جديدا، كما وعد ناخباته باللقاء معهن ليعيد ممارسات ديموقراطية جميلة بمفاهيم شبابية حديثة، لافتا إلى أن هذا حقهن عليه والسماع إلى ملاحظاتهن خلال هذا اللقاء الربع سنوي.

وناقش الفضالة إنجازات الربع الأول، حيث قال إنه تقدم بـ 14 قانونا في مجالات متشعبة وعدة، جزء منها يهتم بحقوق المرضى والأراضي الفضاء والرسوم عليها بسبب الاحتكار عليها، وإبطال المجلس، مشيرا إلى انه في 3 مايو هناك حكم سيصدر عن المحكمة الدستورية بخصوص ابطال المجلس.

وأضاف أنه إذا كان هناك حكم للمحكمة فلابد ان يكون خلال مرحلة الانتخابات وألا يتم الطعن فيها وتظهر النتيجة بعد خمسة أو ستة اشهر من المجلس، مستدركا «لأن لدينا إيمانا بأن هذا الموضوع يأخذ جهدا من الناس ويكلف الدولة والمرشحين أموالا، حيث انه ليس كل المرشحين وخصوصا من يسير على الطريق المستقيم لديهم القدرة المالية لخوض الانتخابات كل ستة اشهر».

وقال إنه تقدم أيضا بقانون استقلال القضاء والذي يخص تعطيل القضايا بسبب ضيق الإدارات والعاملين في الجهاز القضائي، حيث ان القانون الذي تقدمنا به ينص على زيادة دوائر المحاكم للإسراع في النطق بالأحكام، وتقدمنا بفكرة جديدة وهي المشروع الوطني للتوظيف وهي عبارة عن مجموعة من القوانين التي من شأنها ان تحفز جميع الخريجين الجدد على الانخراط في القطاع الخاص.

وأضاف أنه تقدم أيضا بقوانين أخرى مثل العودة بالحق المادي على القرارات المادية التي يتخذها المدراء والتي تتم بسبب تعسف بعض المسؤولين في الوزارات، حيث يتم اتخاذ قرارات لها اثر مادي حين ينصف الموظف وتدفع الدولة حقوق الموظف، حيث ان القانون يوجب على المدير ان يتحمل قراره المتعسف وان يدفع الاموال الواجب دفعها للموظف، وقانون السيارات المتحركة والعمل في المنازل وبعض القوانين الاخرى.

يوسف الفضالة متحدثا في الملتقى النسائي الأول

وقال الفضالة: إننا واجهنا عقبات كبيرة في الصحة وأي وزير يريد ان يسلك مسلكا صحيحا فمن واجبنا ان ندعمه، حيث ان الوزير كانت لديه الرغبة في مواجهة الفساد الموجود في الوزارة وساندنا الوزير في خطوته واستطاع تنفيذ خطوته وتم تحويل الوزير السابق الى النيابة العامة.

وأكد أنه هذا ما وعد به أن يواجه في الحق من دون ان نعمل حسبة انتخابية ودورنا اليوم ان نصلح هذا البلد، حيث ان البلد يحتاج مواجهات مهما كانت الكلفة الانتخابية عالية علينا.

وبين أن «ما حدث في الجلسة السابقة فيما يخص قانون الجنسية نعلم ان هناك تكلفة انتخابية ولكن نعلم ان موضوع الجنسية لا يمكن ان يقل سياسة وهذا القانون ذو هوية وطنية ولكن واجهناه وفي النهاية لابد أن نفكر في هذا البلد ودوري ان امثلكن بصدق وألا احسبها حسبة انتخابات وإنما حسبة وطن».

وتم فتح باب الاستفسارات للحاضرات، حيث سألت احداهن عن المزورين ومزدوجي الجنسية، فأجاب الفضالة بقوله: ان الحكومة لا تعمل وهذا صحيح مثل عدم تفعيل قانون العمالة المنزلية، لافتا إلى أنه وجه 10 اسئلة في هذا الشأن ولم يردوا على الاستفسارات.

وقال: كوني عضوا في اللجنة الصحية سأوجه رسالة للمجلس اننا كلجنة من حقنا ان نعرف لماذا لم يتم تأسيس الشركة إلى اليوم، خصوصا ان العمالة المنزلية باتت باهظة الثمن ومن يدفع الثمن وسببه ان الحكومة لم ترض بتفعيل الشركة، مؤكدا ان الحكومة لم تفعل قوانين عدة لمساعدة اهل الديرة خصوصا ان المجلس الماضي اخرج قوانين عدة لكن تفعيلها لم يتم.

وأجاب عن سؤال آخر عما إذا كانت الحكومة جادة في حل جناسي المزورين وأين ذهبت الوفورات المالية التي كنا نسمع عنها؟ أجاب الفضالة بقوله: أنا شاركت زملائي النواب من بعد جلسة يوم الثلاثاء الماضي وتقدمنا بطلب تحقيق باسم اعداد المزورين وكيف تم هذا التزوير وإلى الآن هناك قبول من أعضاء المجلس بخصوص هذا الطلب ولا بد ان يحاسب الشخص الذي سهل هذا الموضوع.

أما بخصوص العجز المالي، فقال الفضالة: «تكلمنا مع عدد من الوزراء وان كان هناك عجز مالي فلابد ان يوضح لنا حيث ان السلوكيات المتبعة لا تبين عجزا ماليا، حيث تم طلب سحب 600 مليون دينار كويتي للخطوط الكويتية ومع ان دورنا ان نحافظ وندعم الناقل الوطني، ولكن ماليا لا يفضل ان يتم شراء طيارات (نقدا)».

وأكد أن الطريقة العملية ان يتم الاقتراض لشراء الطيارات وهذا المعمول به في كل شركات الطيران، وكيف اذا كنا في مرحلة عجز مالي نسحب مثل هذا المبلغ لشراء طيارات عمرها الافتراضي عشرة أعوام وهذه الخطوة تدل على عدم الجدية في حل العجز المادي، مضيفا: إلى الآن الميزانية العامة للدولة ستقر في شهر مايو وستكون الامور أوضح لنا، ولكن الخطوات التي نراها والفعلية تثبت عكس ما نسمعه ومع مناقشة الميزانية العامة للدولة ستكون الأمور أوضح لنا.

أما بخصوص القضية الرياضة، فقال إنه بعد أن جلس مع النواب في لجنة الشباب والرياضة هناك قانون جديد سيصدر خلال شهر مايو ومن بعدها سيتم حل القضية وهذه الوعود التي أخذناها من البداية.

وأخرى سألت عن جدية الحكومة في موضوع الجنسية، فقال الفضالة: «بخصوص جدية الحكومة فهي غير جادة في اي ملف، حيث إن هناك أمورا نتحسر عليها ولكن هذا هو الواقع، حيث ان الحكومة لا يمكن أن تلتمس منها الجدية، ومع ذلك فكل شخص يسير وراء ضميره».

وأخرى سألت عن أن ملف وزارة الصحة مازال مستمرا، فأجابها الفضالة بقوله إن سمو الأمير، أطال الله عمره، في يوم قال «فساد البلدية ما تشيله البعارين»، وأنا أقول من بعد تجربتي البرلمانية «فساد الصحة ما شفت نفسه».

وأشار إلى أن الفساد في «الصحة» مستشر بشكل كبير ونحن نحاول حله على جولات وفي البداية واجهنا مواجهة، حيث تم خروج وكيل الوزارة واليوم تم تحويل الوزير السابق مع الوكيل المساعد للأدوية للنيابة العامة، وسنكمل في الخطة في العمل مع الشرفاء في وزارة الصحة.

وعن موضوع مصفاة الشعيبة، قال الفضالة: «حقيقة تسكير المصفاة وبناء على المعلومات الأولية المتوافرة لدينا ان تكلفة استيراد الغاز افضل من تكراره في المصفاة، بالإضافة الى ان المصفاة بدأت تتهالك وهناك توجه لإعادة إنشائها مرة ثانية، هذه كلها معلومات مبدئية ونحاول ان نصل لحقيقة ثابتة لنبني موقفنا عليها».

الكندري يسأل عن الرقابة على تصريف مخلفات المصانع في البحر

وجه النائب د.عبد الكريم الكندري سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري عن الرقابة على قنوات تصريف مياه الامطار والصرف الصحي وتصريف مخلفات المصانع والورش الصناعية التي تصب في البحر.

عبدالكريم الكندري

وطلب النائب إفادته بالتالي:

1ـ ما عدد قنوات تصريف مياه الأمطار وقنوات الصرف الصحي التي تصب في البحر؟

2ـ هل تراقب الهيئة على هذه القنوات بشكل دوري؟ إذا كانت الإجابة بنعم بالرجاء موافاتي بآخر ثلاثة تقارير؟ وما الإجراءات المتخذة لوقف قنوات الصرف الصحي التي تصب بالبحر؟

3ـ هل تم اغلاق قنوات تصريف مياه الامطار بسبب تجاوزات بيئية؟ إذا كانت الإجابة بنعم بالرجاء تزويدي بعددها والمخالفات المسجلة؟

4ـ هل هناك قنوات تصريف لمخلفات المصانع والورش الصناعية التي تصب في البحر؟ إذا كانت الإجابة بنعم هل تم رصدها وهل اتخذت الهيئة الإجراءات اللازمة اتجاهها؟

5ـ هل تقوم الهيئة بمراقبة مخالفات تفريغ الناقلات لحمولتها المائية في المياه الكويتية؟ هل تم تسجيل مخالفات بحق الناقلات؟ وكم عدد هذه المخالفات خلال عام 2016؟

6ـ تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية حالة غير طبيعية لتلوث مياه البحر في ميناء الشويخ؟ هل تم رصد هذه الحالة؟ وماذا اسفرت عنه نتائج الفحص؟

7ـ تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية فيديو يوضح سكب مواد بيضاء اللون في مياه البحر بجانب المركز العلمي في منطقة السالمية؟ هل قامت الهيئة بالتحقيق في هذه الواقعة؟ وما الإجراءات التي قامت الهيئة باتخاذها؟

8ـ بالرجاء تزويدي بكل العقود التي أبرمتها الهيئة مع الشركات والجهات الحكومية وغير الحكومية لتنظيف ومعالجة البيئة البحرية؟ وقيمة هذه العقود؟ وما تحقق منها؟

9ـ هل قامت الهيئة بالتحقيق في سلامة الأسماك الكويتية؟ بالرجاء تزويدي بالتقارير الصحية والبيئية والتدابير المتخذة؟

10ـ ما الإجراءات المتخذة لمعالجة حالة نفوق الأسماك؟

الخليفة يسأل عن مخالفات عقد صيانة مدارس الأحمدي

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس. وقال: نمى إلى علمي أن العقد رقم (13) للمناقصة رقم (م.ع/2012/19ـ2013) وهو تنفيذ أعمال الصيانة والترميم والأعمال الانشائية لمدارس ومباني منطقة الاحمدي التعليمية (المنطقة الثانية) قد شابه قصور ومخالفة للقوانين المعمول بها في لجنة المناقصات المركزية، لذا يرجى تزويدي بالعقد رقم (13) للمناقصة رقم (م. ع/ 19/ 2012ـ 2013) مع تاريخ التعاقد. وهل تم تمديد العقد المذكور أعلاه؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بكتاب التمديد وأوامر العمل المكلفة بها الشركة.

وزارة العدل

إعلان عن بيع حصة عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصة في العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/٥/٤م - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٤/١١٢ بيوع/٣.
المرفوعة من: نايف سالم المرزوق بصفته رئيس مجلس إدارة شركة الضاحية للصخور حالياً ش.م.ك.ك (شركة كيميا القابضة سابقاً)

ضـــد: ١- شيخة علي أحمد عبدالله ٢- جاسم محمد ملا حسين عبدالرحمن
٣- حسين محمد ملا حسين عبدالرحمن ٤- هناء محمد ملا حسين عبدالرحمن
٥- محمد عبدالعزيز الحسيني ٦- شركة المنار للتمويل والإجارة

أولاً: أوصاف العقار:
- حصة بنسبة ٣٥٪ مشاعاً من مساحته ٣٣٠م٢ مساحة عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٨/١٠٦٠٥ الواقع في منطقة الشامية من المخطط رقم م/٢٦٠٧٨ قطعة رقم ٨ قسيمة رقم ١٥٩.
- العين مثار النزاع هي قسيمة سكنية تقع على شارعين رئيسي وداخلي وتتكون من دور أرضي وأول وثاني ولا يسكنه أحد أثناء المعاينة.
- التكييف مركزي ويوجد مصعد واحد وحالة البناء جديدة.
- يتكون الدور الأرضي من ديوانية وصالتين وغرفتين ومغاسل وحمامين ومطبخ، ويتكون الدور الأول من صالة و٣ غرف ماستر وغرفة وحمام ومطبخ ومخزن ويتكون الدور الثاني ممثل للدور والسطح يحتوي غرفة غسيل وغرفة خدم مع حمام.

ثانياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره/ مائة وواحد وخمسون ألفاً ومائتان دينار كويتي للحصة المعروضة للبيع ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة مهمة:
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

وزارة العدل

إعلان

بمناسبة تخصيص مقر محكمة الأسرة بمحافظة الجهراء

يخصص الطابق الثاني عشر من محكمة الجهراء الكائن في شارع مرزوق المتعب مقابل مدرسة الدفعة النموذجية (بنين) لانعقاد جلسات كافة دوائر محكمة الأسرة في محافظة الجهراء - بدرجتيها - الكلية والاستئنافية - بدلاً من مكانها الحالي، وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2017/4/16.

رئيس المحكمة الكلية